

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟

*The reality and challenges of integrating the informal economy into the formal economy in Algeria: where are the solutions?*

أ.د. لطفي رمضاني<sup>1</sup>، أ.د. أمحمد زياد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، [lotfi.ramdani@univ-annaba.dz](mailto:lotfi.ramdani@univ-annaba.dz)

<sup>2</sup> جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، [Ziad.mhamed@univ-mascara.dz](mailto:Ziad.mhamed@univ-mascara.dz)

**الملخص:**

يواصل الاقتصاد غير الرسمي الإضرار بالاقتصاد الرسمي في الجزائر. ولا يزال هذا يسهم في اختلال التوازن في مجاميع الاقتصاد الكلي ويعوق تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل صحيح. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلت في هذا المجال، فإن الوضع لا يزال حرجا. يهدف هذا العمل الى البحث في إيجاد السبل الأنجع لإدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي للاستفادة من مزاياه والتخفيف من انعكاساته السلبية على الاقتصاد الرسمي في الجزائر، مع إبراز أهم التحديات والعراقيل التي تحول دون ذلك مع محاولة اقتراح حلول وتوصيات لتيسير هذه العملية. الكلمات مفتاحية: اقتصاد غير رسمي، اقتصاد رسمي، سياسات الادماج، اثار الاقتصاد غير الرسمي، عراقيل الادماج  
تصنيف JEL: E26، L29.

**Abstract:**

The informal economy continues to undermine the formal economy in Algeria. It continues to contribute to imbalances in macroeconomic aggregates, and to hamper the proper implementation of economic policies. Despite the enormous efforts made in this area, the situation remains critical.

The aim of this work is to find the most effective ways of integrating the informal economy into the formal economy, in order to capitalize on its advantages and mitigate its negative impacts on the formal economy in Algeria, while highlighting the challenges and obstacles that have weighed this process down, and attempting to propose solutions and recommendations to facilitate a successful outcome.

**Keywords:** Informal economy, formal economy, integration policies, effects of the informal economy, obstacles to integration

**Jel Classification Codes:** E261, L29.

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟

## 1. مقدمة:

أكدت الدراسات الحديثة أن الاقتصاد غير الرسمي يساهم بما لا يقل عن ثلث الناتج الوطني لأغلب الدول النامية، و بينما ينمو هذا القطاع و يتغلغل يطالب كثير من الاقتصاديين بتنظيمه و ضمه للقطاع الرسمي مؤكداين إن بقاءه على حالته يفوت على الدول المعنية فرصا بديلة من شأنها أن تنعكس إيجابا على النمو و التنمية في هذه الاقتصاديات. فالقطاع غير الرسمي يعتبر ظاهرة اجتماعية اقتصادية تهدد التوازنات الكلية في الاقتصاديات الحديثة. فكل دول العالم المعنية بمجابهة هذه النشاطات الخفية و التي لا تخضع لأي قاعدة ولا مبدأ. فهو يمثل مجموعة النشاطات اللامشروعة التي تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد و جماعات محترفة هدفها الوحيد البحث عن الربح السهل و الربح، بعيدا عن الضرائب و المستحقات الاجتماعية الأخرى. فنظرا لظروف اقتصادية و اجتماعية و ديمغرافية وجد هذا القطاع إقبالا لا يستهان به من قبل من لم يجد ضالته في الاقتصاد الرسمي.

وأكدت دراسة مشتركة اعدتها منظمة العمل الدولية و منظمة التجارة العالمية سنة 2009 ان نسبة القطاع غير الرسمي تختلف كثيرا من بلد إلى آخر حيث تتراوح ما بين 30 بالمائة بدول امريكا اللاتينية و اكثر من 80 بالمائة ببعض الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء و بلدان جنوب شرق آسيا. و يبقى القطاع غير الرسمي مرتفعا في معظم الدول التي مستها الدراسة حيث عرف ارتفاعا ببعض الدول سيما بأفريقيا و آسيا. وحسب المكتب الدولي للعمل فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل 7 بالمائة من الشغل بأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء<sup>1</sup>

الدراسات السابقة:

✓ قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك وتونس والسنغال، أطروحة دكتوراهعلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009.2010/ هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل أسباب تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات اتجاه هذه الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات والتدابير المتخذة للتقليل من حدة الظاهرة ليست كافية بالنظر إلى أرقام ومؤشرات الإحصائيات المختلفة، وعليه توصي بضرورة إنشاء وكالات تشغيلية تهتم بقضايا القطاع الخاص، مما يسهل من عملية تبادل المعلومات بين العارضين وطالبي العمل في هذا القطاع.

الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة تخص جميع الاقتصاديات وكالة الأنباء الجزائرية نشر في وكالة الأنباء الجزائرية

يوم 06 - 02 - 2011<sup>1</sup>

لطفي رضاني، أمحمد زياد

✓ حمودة رشيدة، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2012/2011. حاولت هذه الدراسة تحليل كيفية تأثير الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة، وتوصلت إلى أنه لا توجد استراتيجية واضحة ومحددة في الجزائر لإدارة الاقتصاد غير الرسمي، بل هناك مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تنظيم وتقليل السوق الموازية وتحسين المنافسة بهدف تأطيرها، وعليه توصي الدراسة بضرورة تطبيق الدولة للحكم الراشد، في مقابل تحول دور الفاعلين والأطراف وأصحاب المصلحة في العملية التنموية.

✓ بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2014/2013. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ومحاولة إيجاد حلول تساعد في التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي سواء كانت آثار اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم القرارات الصادرة في محاربة الأسواق غير الرسمية إلا أنها لا تزال منتشرة أمام أعين أعوان الأمن، وعليه توصي الدراسة بضرورة تشديد الرقابة على السلع المستوردة من أجل الحد من استيراد السلع المزيفة، وذلك بتحديث أساليب الرقابة لدى الجمارك، وتحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في الاقتصاد الرسمي عن طريق تسهيل الإجراءات ومنح التراخيص.

فقد أصبح الاقتصاد غير الرسمي مصدرا لخلق الثروة وتوزيعها ودفع الحلقة الاقتصادية، وهذا كله في مآمن عن عيون الرقابة والسلطات. فهو نعمة لفئة و نقمة لأخرى، ولا تزال النقاشات العلمية تدور حول فكرة ضمه أو استئصاله بين الاقتصاديين. تندرج هذه المداخلة تحت المقاربة التي تدافع عن فكرة التفكير في سبل إدماج واسترجاع الاقتصاد غير الرسمي عوضا عن قمعه واستئصاله، خلافا عن المقاربة التي تقضي بالقمع والمحاربة دون التفكير في الاستفادة من الفرص البديلة التي قد تضيع و التي من شأنها إن تعود بالنفع على النمو الاقتصادي.

في هذا السياق تبرز التساؤلات التالية:

- ❖ ماهية الاقتصاد غير الرسمي، خصائصه، مزاياه و عيوبه؟
- ❖ ما هو واقع معادلة الاقتصاديين معا وماهي أهم التحديات التي تحول دون السماح باحتواء الاقتصاد الغير الرسمي؟

❖ واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟ ماهي أنجع السبل والسياسات التي تمكن الحكومات لاسيما الجزائرية لضم وإدماج هذا القطاع للاستفادة من مزاياه؟

سنحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة عن التساؤلات السابقة في النقاط التالية:  
نتناول في مرحلة أولى تقديم المفاهيم المفتاحية ذات العلاقة بالموضوع ثم في مرحلة ثانية نسلط الضوء عن أهم الطرق والوسائل المقترحة لإدماج الاقتصاد الغير الرسمي في فعاليات النشاطات الاقتصادية الرسمية. و من صميم ذلك تتضمن المداخلة كيفيات تفعيل دور الهيئات العمومية كل في حدود اختصاصاته في تيسير عملية الادماج و رفع الحواجز البيروقراطية مع إعطاء أهمية لمسار الرقمنة كسبيل للنجاح.

## 2. ماهية الاقتصاد غير الرسمي, خصائصه وأثاره

لقد أخذ الاقتصاد غير الرسمي عدة مصطلحات و تعاريف عبر العقود الأولى من تداوله اقتربت في مجملها بعالم الفقراء في المناطق الأهلة أو الحضرية أو قاطنو الأحياء الفقيرة المزدحمة في المدن الكبرى , ثم استخدم للإشارة إلى العاملين في أنشطة لا يحض أغلبها بالرضي من جانب المجتمع.

كما استخدم هذا المصطلح للإشارة إلى أصحاب المهن ذات الإنتاجية المنخفضة و الأجر الزهيد و أيضا يراد به الإشارة إلى المهاجرين من الريف إلى المدينة على اعتبار إن أكثرهم قد لا يوفقون في الحصول على فرصة عمل في القطاع الرسمي.

حديثا اخذ الاقتصاد غير الرسمي مفاهيم أوسع واشمل مما كان عليه سابقا , فهو مجموعة النشاطات الاقتصادية التي تنشأ و تتطور خارج مجال الاقتصاد الرسمي أي في مجال غير منظم من طرف مؤسسات الدولة. فهو بمثابة كل النشاطات الاقتصادية التي لاتخضع للضرائب و التي لا يتم مراقبتها من قبل أعوان الدولة, كما أن هذه النشاطات لا تدرج ضمن حسابات الناتج الوطني الإجمالي.

لقد عرفه الدكتور حسنين مدحت(مدحت، 2000، ص. 55)" هو مجموعة الوحدات الاقتصادية (إنتاجية أو خدمية أو تجارية) التي لا تلتزم جزئيا أو كليا بتطبيق الإجراءات الرسمية الواجب القيام بها حتى يمكن وصف نشاطها بالرسمية والإجراءات هي: ترخيص مزاولة النشاط - السجل التجاري / الصناعي - تغطية صاحب النشاط والعاملين لديه بالتأمينات الاجتماعية - دفع الضرائب عن النشاط الاقتصادي وفعالدفاتر محاسبية منتظمة. وأوضحت الورقة أن أصحاب الوحدات غير الرسمية يعملون على تفادي دفع الضرائب بصفة خاصة من بين الإجراءات الأخرى".

لطفي رضاني، أمحمد زياد

كم عرفه الدكتور أحمد صابر (أحمد صابر، 2010) بـ " ذلك القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية، تعمل في أنشطة نقدية، وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم - جزئيا أو كليا - بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها. وبذلك يستبعد من نطاق الدراسة كافة أنشطة التبادل والأنشطة غير النقدية؛ حيث لا يقع في مجال اهتمامها سوى الأنشطة التي تدر دخلا ماديا ". كما يتم استبعاد الأنشطة غير المشروعة، المرتبطة بالمخدرات والدعارة ..... إلخ، على كافة المستويات التطبيقية، وأيضا أنشطة (الربح السريع) الخاصة بالطبقة العليا، باعتبارها أنشطة غير مشروعة أيضا.

ويقصد بالوحدة الاقتصادية أي نشاط اقتصادي: إنتاجي، أو تجاري، أو خدمي، يمارسه شخص طبيعي أو معنوي، في منشأة أو خارج المنشآت، ويدر دخلا. وعلى هذا، يعتبر وحدة اقتصادية ذلك الجزء من الوحدة السكنية المخصص لمزاولة نشاط اقتصادي معين بصفة مستمرة، وكذلك العربة، وما في حكمها، المثبتة بنهر الطريق، أو على رصيف، أو داخل سوق، وأيضا الباعة الذين يعرضون بضائعهم على الأرض وبالأسواق، وينصرفون في نهاية اليوم، والباعة المتجولين، ومقدمي الخدمات المتجولين، ومن دخل في زميرتهم.

كما عرفه المكتب الدولي للعمل (BIT, 1993) في ندوته الخامسة عشر 15 لسنة 1993 "

هو مجموعة الوحدات المنتجة للسلع و الخدمات بغية خلق مناصب شغل و مدا خيل للأشخاص المنوط بذلك. هذه الوحدات ذات التنظيم الضعيف تعمل على صعيد ضيق و صغير و بصفة خاصة مع عدم التمييز بين العمل و رأس المال بصفتيها عاملين أساسيين للإنتاج. بالنسبة لعلاقات العمل في هذا القطاع تكون مبنية على أساس العمل بالفرصة المتاحة أو العمل بالمناسبات كما أن الحصول على العمل يعتمد على العلاقات الأبوية و الاجتماعية الخاصة عوضا عن العلاقات التعاقدية القانونية".

فالاقتصاد غير الرسمي إذن هو تلك السلوكيات الاقتصادية المليية لحاجات ضرورية و أخرى بقصد الربح و جميعها يتكون في الظلام هروبا من الرقابة و المستحقات الاجتماعية الضرورية. فهو ظاهرة ذات بعدين متناقضين ايجابي و سلبي.

## 1.2. خصائصه ومظاهر بروزه

من التعاريف أنفة الذكر تتجلى خصائص الاقتصاد غير الرسمي وتبرز أهم تفاسير ظهوره و نموه. لقد أثبتت الدراسات الحديثة بخصوص هذه الظاهرة أن هذا القطاع على اختلاف أقاليمه و أساليب تواجده يتشابه في نقاط عدة وفي خصائصه الجوهرية فقد ارتأت الدراسة أن تذكر هذه الخصائص ونلخصها فيما يلي :

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟  
- أن الاقتصاد غير الرسمي يتميز بضعف كبير في مستويات التنظيم الداخلي، فأساليب التسيير و تقسيم العمل أمور لا وجود لها في مؤسسات القطاع غير الرسمي.  
- حجم مخرجات الوحدة الواحدة ضيق و صغير جدا، لكن مع تكاثر الوحدات وزيادة عددها تصبح هذه الأخيرة ذات وزن و تأثير.  
- فرص عمل معروضة بالمناسبات وليس على مدار العام، فهو عمل ظرفي وغير مستقر ناهيك عن أن التوظيف لا يتم بالطريقة التعاقدية.  
- من بين أهم مظاهر الاقتصاد غير الرسمي هو ضعف المستوى التقني أو العامل التكنولوجي، ان هذا يظهر منطقيا كون الاستثمار في هذا الميدان لا يرقى إلى انجاز مشاريع ضخمة من شأنها تلبية حاجات خاصة في السوق. و لان عامل الخطر كبير و يهدد ها بالزوال (Lautier, 1994,p.60).

- أن مصدره أساسا متأت من القطاع الخاص، و هذا طبعا نتيجة فشل السياسات التنموية للدول النامية خاصة (Henni, 2000,p.32). فغياب الاستثمار الحكومي في القطاع الصناعي يفتح المجال للخواص للعب دور الضبط القطاعي ولكن في مآمن من الرقابة الحكومية. أما بخصوص التفاسير المساعدة على بروزه فنذكر أساسا تفاقم نسب البطالة خاصة في المدن الكبرى، كما أن الندرة هي العامل الرئيسي 'فاختلال التوازن القطاعي يفتح المجال للمعاملات الاحتكارية و الغير قانونية(310 – 221, Servet, 1990) واهم عنصر لتوسع مجال الاقتصاد غير الرسمي حسب رأينا هو وزن الدولة وفعالية دورها في تحقيق التوازنات الكبرى للأمة.

## 2.2. ظهور وتطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

إن القطاع غير الرسمي أصعب في التحديد من أي قطاع آخر، إنه الوجه المظلم لتلك الشريحة التي تفشل الحكومة في إحكام قبضتها عليها، إنه قطاع متبلور بمعنى أنه لا يسهل التعرف على تركيبه أو تنظيمه، وهو يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد الوطني.

ولقد حصرت مختلف الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في ثلاثة مقاربات تمثلت أولها في الاقتصاد الموازي للاقتصاد الرسمي والنتائج عن اختلالات الاقتصاد الموجه، واستندت الثانية إلى مفهوم اللانظامية الذي يركز على الأعمال التجارية الصغيرة، والمقاربة الأخيرة تمثلت في الاقتصاد غير القانوني الذي يهتم بمعيير الاشرعية الناتج عن التحولات الاقتصادية والسياسية للبلد.

### ◀ الاقتصاد الموازي للاقتصاد الرسمي:

ظهر مفهوم ما يسمى بالاقتصاد الموازي القائم بالتوازي مع الاقتصاد الرسمي جراء بعض الاختلالات بالنظام القائم في الدولة، ففي الفترة ما بعد الاستقلال التي شهدت ارتفاع هائل في النمو الديمغرافي، الذي أدى إلى توسع سريع لطلب السلع والخدمات مقارنة بحركية الإنتاج الداخلي الخام غير الكافية، ما سبب ارتفاع الطلب عن العرض والذي أدى إلى ندرة المنتجات، ما شجع التجار والمؤسسات الخاصة على اختتام الفرص باقتناء السلع النادرة (السلع الاستهلاكية، المواد الأولية، العملات الأجنبية). من الأسواق الرسمية وإعادة توزيعها وبيعها في الأسواق الموازية بأسعار عالية، لتحقيق هامش ربح من جراء عملية إعادة التوزيع. ولقد تطورت هذه التجارة غير الرسمية إلى غاية انتشارها عبر الحدود عن طريق تهريب المنتجات المدعومة من طرف الحكومة ( خاصة المواد الغذائية) عبر الحدود للبلدان المجاورة (المغرب، تونس، المالي، النيجر) لتباع بالعملات الأجنبية التي تستعمل لتغذية السوق الموازية للعملة بالجزائر (Bellache, 2010, p.39)، خصوصا بعد اعتماد سياسة الرقابة على النقد الأجنبي بعد عجز البنك المركزي على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة نتيجة استنزافها في تغطية الاستثمارات الضخمة لتسيير الاقتصاد الوطني، و أيضا تدهور أسعار النفط سنة 1986 خاصة أن إيرادات الدولة تعتمد بنسبة 90% على إيرادات المحروقات. ما زاد من عبء المديونية الخارجية على كاهل الدولة الجزائرية.

### ◀ المفهوم اللانظامي:

تم انتشار ما يسمى بالاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير الرسمي في طيات الاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986 التي خلفت اضطرابات مالية، سياسية و اقتصادية أدت إلى فشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد ما اثبت أيضا فشل نظام التخطيط المتبع (الاقتصاد الموجه)، ولإعادة التوازن قامت باعتماد النظام الرأسمالي بالتحول نحو اقتصاد السوق صاحب هذا الانتقال انتشار هذا المفهوم والذي تمثل في الأنشطة والصناعات الصغيرة (صناعة الأغذية، النسيج، ورش الملابس، ...) بالإضافة إلى الأعمال المنزلية والحرفية، تنشط هذه الأعمال بطريقة غير رسمية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة، بالإضافة إلى اعتمادها على عمالة غير رسمية بأجور متدنية (خاصة العمل النسوي). تساهم هذه الأنشطة بتزويد الشركات الرأسمالية بالسلع والخدمات بأسعار منخفضة للقيام بالمشروع الرأسمالية، ما يتيح لهذه الأخيرة إمكانية الإنتاج بأقل تكلفة مع الإبقاء على معدلات الأجور منخفضة (Bellache, 2010, p.47). وعليه فان القطاع الغير الرسمي يعتبر بيدق القطاع الرأسمالي (رأس المال التجاري)، كون هذا

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟  
الأخير يستغله في الحصول على عناصر الإنتاج بأقل تكلفة، وهذا ما أشار إليه (Hugon, 1980)  
على أن أنشطة الأسواق الصغيرة هي أنشطة رأسمالية مشتركة بحيث أنها تابعة للأنشطة  
الرأسمالية.

إن هذا الاقتصاد غير الرسمي لا يعتبر فقط نتاج عن تطور النظام الرأسمالي الذي ساهم في  
توسعه واستغلاله مقابل حصوله على عناصر إنتاج بأقل تكلفة، وإنما هو أيضا نتيجة عن  
العواقب الاجتماعية الناجمة عن تطبيق السياسات الهيكلية، فلقد عمدت السلطات الجزائرية  
إلى إجراء سلسلة من إصلاحات اقتصادية متتالية حيث قامت بتخفيض قيمة الدينار وتحرير  
الأسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات،  
ما أدى إلى ارتفاع هائل لأسعار مختلف المنتجات مع بقاء الأجور ثابتة (بن دعيدة، 1999، ص 358-359).  
هذه العوامل أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وعدم كفاية الدخل الفردي لتلبية  
الحاجات اليومية، وهذا الأخير أحد أهم الأسباب التي دفعت إلى التوجه إلى التشغيل غير  
الشرعي وممارسة المشاريع الصغيرة غير الشرعية في السوق الموازية من أجل الحصول على دخل.  
ولقد غضت الحكومة ومؤسساتها البيروقراطية الطرف عن هذه النشاطات غير الرسمية لأنها  
رأت فيها أداة لامتنصاص غضب جيوش من العاطلين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا  
الاقتصاد يبرأ مصالح التأمينات الصحية والاجتماعية من كل المسؤوليات التي قد تقع على  
عاتقهم، في حال التعامل مع عاطلين جدد عن العمل. كما تغاضت عن نشاط السوق الموازية  
للعلمة بسبب غياب البدائل القانونية (مكاتب رسمية للصرف).

#### ◀ معيار اللاشرعية (الاقتصاد غير القانوني):

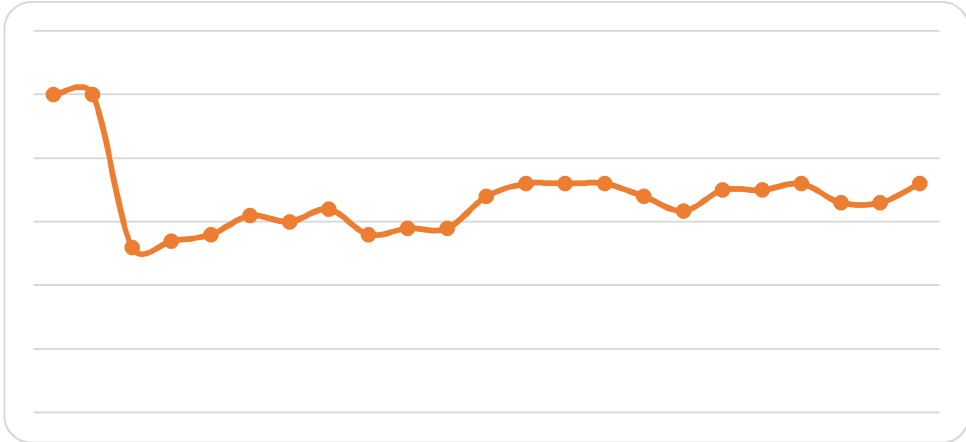
انتشر المفهوم الجديد لهذا الاقتصاد بما يسمى بالاقتصاد غير المراقب، الاقتصاد الأسود،  
الاقتصاد الإجرامي، الاقتصاد غير القانوني في فترة التسعينات بعدما تم تحرير التجارة الخارجية  
تحريرا تاما (Fergani, 1996, p.24)، ما أدى إلى انتشار عمليات التهريب التي يقوم بها جماعات  
عابرة للحدود والتي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع، عن طريق تفتادى قوانين  
الدولة إلى قوانين اللوبيهات والتجارة غير الشرعية نظرا للموقع الجغرافي والاقتصادي للجزائر،  
وكان تهريب السلع يقتصر على استيراد المخدرات، والمفرقعات والسجائر نظرا لتوسع قائمة  
الواردات بسبب إلغاء الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية (كتوش و قورين ، 2004).

إضافة إلى ما نتج عن عملية خصخصة المؤسسات العمومية من تسريح كبير للعمال، و مع ارتفاع  
معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في  
المتوسط 2,8% سنويا، ما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة و انتشار الفقر اللذان يعتبران

لطفي رمضان، أمحمد زياد

مصدرا حقيقيا للتشغيل الغير الشرعي، ما يدل على ارتفاع معدلات الجريمة و كذا انتشار منظمات إجرامية ذات نفوذ و سلطة، مما دفع بالفئات المحرومة إلى العمل بمنظمات إجرامية سعيا وراء كسب مدخول يغطي احتياجاتهم اليومية، و ما ساعد هذا الاقتصاد الإجرامي في التوسع عدم الاستقرار و اللاأمن الذي شهدته الدولة الجزائرية في التسعينات، حيث عرفت هذه الفترة انتشار الإرهاب الهيجي مما أدى إلى اهتمام الدولة بالجانب السياسي من أجل توفير الأمن لمواطنيها، وإهمالها للجانب الاقتصادي وتخليها عن مراقبة العمليات الاقتصادية، هذا ما أدى بالمنظمات الإجرامية من إختام الفرصة وتوسيع نشاطاتهم غير قانونية. و ما سهل انتشار هذا الاقتصاد هو الفساد الإداري و الرشاوي، بحيث يتضح انتشار الفساد جليا في الدولة من خلال احتلالها المراتب الأخيرة بحسب منظمة الشفافية الدولية و الجدول التالي يبين لنا رتب الدولة الجزائرية بحسب مؤشر الفساد العالمي (بورعدة، 2014، ص 129).

الشكل 1: مؤشر مراقبة الفساد خلال الألفية الثالثة (من 100)



المصدر: <https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/dza>

الجدول 1: تصنيف التنافسية العالمية للجزائر خلال الألفية الثالثة.

السنوات	2003	2006	2009	2012	2015	2018	2021	2023
الترتيب العالمي	88/133	84/163	111/180	105/176	88/168	105/180	117/178	104/180

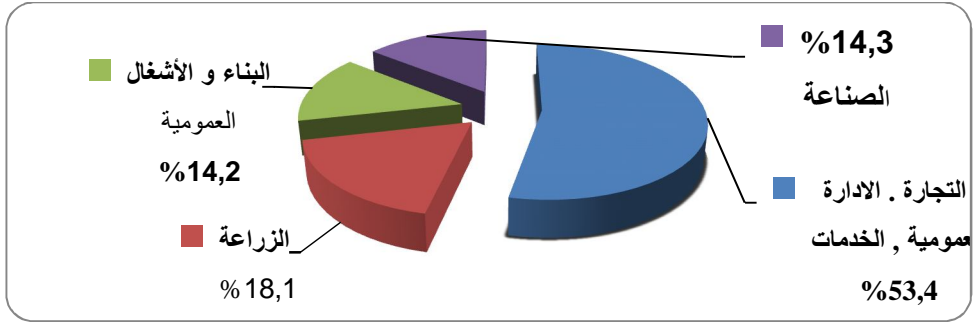
المصدر: <https://prosperitydata360.worldbank.org/en/economy/DZA>

### 3.2. بنية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

أظهرت دراسة ل«متمدى رؤساء المؤسسات» سنة 2009، أن عوائد القطاع الموازي في الجزائر تقدر بـ 8.5 مليار دولار، وتشكل 17% من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13 بالمائة من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و أكدت ذات الدراسة أن عدد

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟  
العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر بلغ 35 %، يشتغلون في القطاع غيرا لرسمي، فضلا عن 15 % من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34 % من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و20 % في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6 % في قطاع النقل، مقابل 17 % بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزائريين (بوكروخ، 2009).

الشكل 2: توزيع العمال في القطاعات القانونية



المصدر: دراسة ل«منتدى رؤساء المؤسسات» سنة 2009 - الجزائر.

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع القطاع الموازي على الاقتصاد الجزائري، الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جدا، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق الموازية على أنها شيء طبيعي. وأصبح المجتمع لا يتأفف أبدا من انتشار المواد المقلدة، وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تنزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف ب«السوق السوداء»، وهو ما يعادل 40 %، كما أنها أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنويا ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، والأخطر من ذلك كله هو الضغط الكبير الذي يتحمله المجتمع لذي لم يجد من يحميه ضد هجمة منتجات خطيرة جدا على الصحة العامة. وكشفت الدراسة أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصر على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا ويشتغل 18 % من أطباء الأسنان في السوق الموازية، و16 % من المهندسين المعماريين، و15 % من المهندسين في الإعلام الآلي، و14 % من المحامين، و9 % من الخبراء المحاسبين، و5 % من الأساتذة، و4 % من المختصين في الصحة. وتؤكد الأرقام نفسها أن عددا كبيرا من عمال القطاع الموازي والعمال المؤقتين، 49 % منهم غير

لطفي رمضاني، أمحمد زياد

مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات 150 دولارا شهريا .

ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة، والإدارة العمومية والخدمات 53.4 % ، الزراعة 18.1 % ، والبناء والأشغال العمومية 14.2 % ، والصناعة 14.3 % ، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاحي لا يشتغلون سوى 50 إلى 60 يوما في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العمومي للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عددا أقل من العمال، وحصتها في التشغيل رجعت بين 200 و2008.

وتباين تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي الجزائري تباينا كبيرا، فإذا نظرنا إليه من زاوية الكتلة النقدية المتداولة داخله، وجدنا أنها تتراوح بين 3700 مليار دينار (40 مليار دولار) حسب وزير أول سابق (مارس 2015) و1700 مليار دينار (18.5 مليار دولار) حسب من خلفه (سبتمبر 2017). أما وزير المالية في تلك الحقبة، فشك أصلا في إمكانية قياسها، ولم يتردد، مطلع جانفي 2018، في مناقضة رئيس الحكومة التي هو أحد أعضائها، مؤكدا أن كل هذه التقديرات "محض تصريحات" لا غير. وفي منتصف الطريق بين تقديرات سلال وأويحيى، قدر محافظ البنك المركزي الاسبق، محمد لوكال، مطلع فيفري 2018، الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي بما بين 2500 و3000 مليار دينار، مذكرا تذكيرا عارضا - لكنه بالغ الفائدة - بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قولها ما بين 1500 و2000 مليار دولار هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين، بما فيهم الأسر (تملاي، 2018).

إلا أن الداعين إلى توخي الحذر والنسبية عند الحديث عن الاقتصاد غير الرسمي لا ينتمون كلهم إلى الصف الحكومي، فالخبير المالي فرحات آيت علي مثلا - وهو معروف بانتقاداته اللاذعة للوزير الأول - يشاطره الرأي في أن تقدير الوزير الأول الأسبق للكتلة النقدية المتداولة خارج الأطر الرسمية مبالغ فيه بشكل كبير، فهي لا تتعدى في نظره 1600 مليار دينار، أي 30% من كتلة النقود المعدني والأوراق البنكية المقدر بثلاث الكتلة النقدية العامة حسب أرقام آخر سنة 2017 (4700 مليار دينار) من أصل 14574 مليار. قدر البنك المركزي مطلع 2018، الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي بما بين 2500 و3000 مليار دينار، مذكرا بوجود كتلة نقدية أخرى خارج النظام البنكي قولها ما بين 1500 و2000 مليار دولار هي مدخرات الفاعلين الاقتصاديين، بما فيهم الأسر.

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟  
وحسب دراسة لعلي سواق وفيليب أيدار وناصر الدين حمودة صدرت في 2016  
واعتمدت على معطيات فترة 2001-2010، توزعت اليد العاملة غير الرسمية الجزائرية سنة  
2010 أساساً على قطاعات:

- البناء (30%)
- التجارة والفنادق والمطاعم (24%)
- الفلاحة (19.6%)
- الصناعات التحويلية (13.2%)

وإذا كان قسط الفلاحة الوافر منها غير مستغرب بالنظر إلى الطابع العائلي لكثير من  
المستثمرات الفلاحية، يدعو انتشار استعمالها في الصناعات التحويلية - وهي وحدات تمتلك  
الصفة المعنوية القانونية - إلى التفكير في مدى تغلغل سوق العمل السوداء في قلب القطاع  
الاقتصادي الرسمي. وتظهر هذه الدراسة أن الفلاحة تصدرت في 2010 النشاطات الاقتصادية  
من ناحية نسبة العمال غير الرسميين إلى مجموع العاملين (84.4%)، متبوعة بالبناء (77.8%)  
والتجارة والفنادق والمطاعم (71.3%) والصناعات التحويلية (63.6%) والنقل والاتصالات  
(49.9%)، الخ.

## الجدول 2: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نسبة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1995-2016 الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطاع غير رسمي	35.51	33.07	32.17	36.33	34.02	34.10	32.82	33.88	36.51	37.83	38.15
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع غير رسمي	40.18	43.68	43.67	42.93	44.43	47.57	50.45	46.23	49.53	50.98	47.43

المصدر: قوري يحي عبد الله، 2018، ص 49.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قدر سنة  
1995 بـ 51.35% من الناتج الداخلي الخام

لطفي رمضاني، أمحمد زياد

ليشهد انخفاضاً ضئيلاً خلال سنتي 1996 و1997، من 33 إلى 32 % من حجم الناتج الداخلي الخام، حيث أنه باستثناء الارتفاع الذي شهدته سنة 1998، فقد عرف استقراراً سنوي 1999 و 2000 ليبدأ في التراجع سنة 2001. متبوعاً بزيادة بنسب مستقرة ابتداء من سنة 2002 بحوالي 1 و 2 % باستثناء سنة 2009 التي عرفت انخفاضاً طفيفاً بحوالي 1 % ليبلغ 93.42، ثم ارتفع من جديد إلى أن وصل إلى حوالي 50 % في نهاية 2012. ويلاحظ من الجدول أيضاً أن حجم القطاع غير الرسمي انخفض إلى حدود 46 % سنة 2013 ليرتفع من جديد سنوي 2014 و 2015 ليصل إلى 98.50 % من الناتج الداخلي الخام وهي تعتبر نسبة كبيرة إذا ما قورنت بما كانت عليه سابقاً (قهوجي وآخرون، 2020، صص 145-146).

#### 4.2. آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي

لقد تعددت آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي فنميز في هذا السياق بين ما هو إيجابي وما هو سلبي. إن الموازنة بين هذه الآثار تفتح أبواب النقاش حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لأجل ذلك سنحاول إبراز أهم الآثار سلبية كانت أم إيجابية بشكل موضوعي وبدون تحيز حتى نتمكن من الإلمام بجوانب الموضوع.

➤ إن موارد الاقتصاد غير الرسمي هي فرص ضائعة للإدخار الوطني الذي هو قوام المؤسسات المالية. فتراكم هذه الريع خارج دائرة الاقتصاد الرسمي يسمح بتشجيع المضاربة و بالتالي إخلال توازن مكنيزمات السوق.

➤ الإخلال بقوانين المنافسة الشريفة و القضاء تدريجياً على سلسلة أعوان الاقتصاد الرسمي، لأن هذه الفئة الأخيرة ستواجه مزاحمين أكثر فعالية من حيث التكلفة. فمع افتراض ثبات الحصة السوقية فإن تزايد الأولى يكون على حساب الثانية.

➤ إهدار حقوق المستهلكين وعدم تحقيق الحماية و الإضرار بالصحة العمومية.

➤ زيادة حجم المعاملات الاستغلالية، استغلال اليد العاملة، فالطلب المتزايد على العمل نتيجة الاحتياج و الفقر يدعم موقف أرباب العمل و يجعله متعسفاً.

➤ خلق أسواق سوداء للعملة الصعبة نتيجة عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المستوردين المحليين كما من العملة الصعبة كما إن إجراءات القرض أئستئندي التي تمويل التجارة الخارجية تشكل حاجزاً بيروقراطياً لسير الأعمال على الصعيد الدولي. فكل هذه الأسباب تجعل من المستورد يلجأ إلى السوق الموازية للعمليات حتى يغطي احتياجاته لإعمال الاستيراد فهذا يرفع من فاتورة الاستيراد رغم عدم رضا الدولة و ينشأ اقتصاد الفوضى.

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟  
➤ ظروف العمل و العدالة الاجتماعية مهددة بالمساس في ظل غياب القوانين و التشريعات المتعلقة بالعمل و التي من شأنها ضمان التوازن الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية.

➤ يؤثر سلبا على مدا خيل الدولة و هي إيرادات الخزينة العمومية نتيجة عوائد الضرائب و الضمان الاجتماعي حيث تخسر ما يعادل 7% من إجمالي مداخيلها بالنسبة للأولى و أكثر من 20 % بالنسبة للثانية و هو ما يعادل 585 مليون دولار عوائد الضرائب على الدخل و 17 مليار دولار بالنسبة للضمان الاجتماعي و تقدر الخسائر الجبائية، خصوصا ضريبة القيمة المضافة بـ 300 مليون دولار.

➤ الإضرار بالقطاعات الكبرى ' فالقطاع التجاري في الجزائر هو الأكثر تضررا فمن مجموع 1.14 مليون شخص يعملون في القطاع التجاري نجد 584 ألف فقط يعملون بصفة قانونية. هذا القطاع يعتبر منفذا للسلع التي لا تحترم أية مواصفات و خاصة وان في وقت معين قد تتبنى الدولة سياسة تشجيع الواردات و فتح الأبواب على العالم الخارجي' فمع غياب الرقابة الكافية و تفشي الرشوة و المحسوبية أصبحت هذه وسيلة و قناة للتوزيع تمس مباشرة النظام العمومي.

### 3. سبل إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي

إن الحديث عن سبل إدماج القطاع غير الرسمي يبعثنا للحديث عن مسببات هذه الظاهرة، أي يجدر بنا التساؤل بخصوص المصدر حتى نتعرف على أهم الوسائل و الطرق الناجعة للعلاج. لعل الأعباء الاجتماعية ( من ضرائب و مستحقات الضمان الاجتماعي و غيرهم ) و العوائق الإدارية البيروقراطية تشكل أحد الأسباب الرئيسية للهروب نحو القطاع الغير الرسمي.

يجب على الحكومات أن تعي أن إدماج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي لا يمكن أن يحصل دون حوار اجتماعي جدي و مسئول , لأن الخبرة أثبتت أن عملية الاستئصال بالقوة لم تجد نفعا بل زادت من حدة التوترات و الحساسيات. فالدولة بالأحرى مجبرة على ترقية التنظيمات التمثيلية داخل مجتمعات القطع غير الرسمي و الاعتراف بمزايا هذا القطع عليها، يمكن أن نتصور ذلك من خلال إشراك ممثلي هذه التكتلات في وضع السياسات و البرامج التنموية وكذا طرق تنفيذها.

و لعل من أن أحسن الأمثلة في هذا الصدد الخبرة الفيليبينية و الجنوب افريقية و بالتحديد مدينة ديربين، هاذان المثالان الرائدان في تشكيل الممثلين عن القطاع الغير الرسمي و

لطفي رمضاني، أحمد زياد

إشراكهم في القرارات التي تخص الحياة الاقتصادية لمدهم. أما بخصوص الخبرة الهندية و التي قدمت فيها الحكومة إعفاء كامل من التأمينات الاجتماعية و من الضرائب لمدة 05 سنوات لصانعي البرمجيات و الابتكار في المجال الالكتروني لمؤسسات كانت تنشط في الخفاء. فقد استعادت هذه القرارات السديدة جزء كبير من استثمارات في واحد من المجالات الأكثر نموا في الهند، هذا سيعود حتما على المدى المتوسط على الخزينة العمومية الهندية و إدارة الضمان الاجتماعي بمداخيل معتبرة ناهيك عن دفع عجلة الاقتصاد ككل (أحمد صابر ، 2010).

إن من سبل تسهيل عملية احتواء هذا القطاع إذن تذليل العائق الضريبي، فالإعفاء الضريبي لاسترجاع القطاع غير الرسمي شيء ضروري . فالحكومة الراشدة قد تضحى بإيرادات أنية أو تمنح إعفاءات و امتيازات تفضيلية لمؤسسات القطاع على مدى متوسط حتى يتسنى لهذه الأخيرة التأقلم مع المحيط الجديد.

هذه التحفيزات تقابل من الطرف الآخر بالالتزام بتوظيف عدد معين من العمال بشكل قانوني وبشكل دائم.

أما بخصوص اشتراكات الضمان الاجتماعي، فإعفاء المؤسسات المعنية وإدراجهم بشكل تدريجي في النظام الاجتماعي قد يحقق نجاحا باهرا. أن ذلك قد يحصل بفرض اشتراكات ضعيفة النسبة و متزايدة على المدى المتوسط و الطويل.

فالدولة حينئذ تكون قد حققت مكاسب معتبرة، تحقيق مدا خيل شبه دائمة و امتصاص جزء من البطالة و مسح عدد العمال وتقديم إحصائيات أكثر دقة و من ثم اتخاذ القرار السليم(بونوة، 1995).

إن النشاطات الممننة، أي تلك التي تخضع لتراخيص مسبقة، تمثل كذلك حاجزا أمام عملية الإدماج. فمراجعة قوائم التراخيص والتدليل من الشروط و المعايير المنظمة لمزاولة هذه النشاطات أمر من شأنه تسهيل العملية ولكن و بالمقابل على السلطات المختصة تكثيف الرقابة لضمان الاحترام الأمثل للقوانين و التنظيمات سارية المفعول.

إن القطاع المالي بصفته القلب النابض و المحرك لعجلة الاقتصاد يشكو من ضعف عويص في الدول النامية. في الجزائر عملية تأهيل البنوك و المؤسسات المالية لم تحقق أهدافها المرجوة و القطاع المالي مازال بعيدا عن لعب دوره الحقيقي ، فالسبيل الأمثل لتيسير عملية الإدماج للقطاع غير الرسمي يكمن في تقديم الدعم المالي لمؤسسات القطاع حتى توسع من نشاطها وتضمن توظيف أكبر عدد ممكن من العمال وخلق حجم أكبر من الثروة.

### 1.3 مقاربات الحكومات الجزائية في ادماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي:

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟  
لقد تضاربت الأرقام المتوفرة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، فأخفضها، أي 1600 مليار دينار (17 مليار دولار) يعادل مرة ونصف مرة عجز الميزان التجاري الجزائري في 2017 المقدر بـ 11.19 مليار دولار، فيما يناهز أعلاها، أي 3700 مليار دينار (40 مليار دولار)، قيمة الواردات الجزائرية في 2017 المقدرة بحوالي 46 مليار دولار. وتحاول السلطات الجزائرية جذب هذه الكتلة النقدية إلى النظام البنكي من خلال مبادرات، نذكر أحدثها زمنيا.  
أولى هذه المبادرات كانت إلزامية استخـ دام الصكوك في المعاملات التي تفوق مبلغا معينه وقد سُـُوت في 2004 و 2011، لكن الحكومة جمدت تنفيذها في كلتا المراتين. وقد أعادت الحكوة سنة 2014 على استحياء، ففرضت استخدام الصكوك في المعاملات التي يعادل مبلغها مليون دينار (10 آلاف دولار) أو يزيد.

المبادرة الثانية كانت سنة 2015، مع إطلاق حملة لإقناع أصحاب رؤوس الأموال في الاقتصاد غير الرسمي بإيداعها النظام البنكي مقابل دفع ضريبة جزافية عليها، وذلك ما لم تجن من نشاطات "غير شرعية"، علما بأن هذه النشاطات لم تعرف بشكل واضح. فوزير المالية اكتفى في / فيفري 2018 بالقول إن "مبالغ طائلة" وُدعت البنوك منذ انطلاقتها. ولا يتوفر اليوم أي رقم عنها سوى ما صرح به في نوفمبر 2015 المدير العام لبنك التنمية المحلية BDL عندما قال إنها أسفرت بعد 3 شهور على بدئها، على إيداع 3 مليار دينار في النظام البنكي، وهو مبلغ زهيد جدا إذا قيس بكتلة نقدية غير رسمية R.VI آنذاك بـ 3700 مليار دينار.

مبادرة اخرى كانت بيع سندات عمومية كبيرة في 2016 بهدف تمويل الإنفاق والاستثمار العموميين، وكان يؤمل منها أن تفتح جزءا من أصحاب رساميل الاقتصاد غير الرسمي باستثمارها بهذه الصورة الآمنة مقابل نسب فائدة تختلف من 5 في المئة إلى 5.75 في المئة وفق مدة الاكتتاب (3 أو 5 سنوات). وقد توجت هذه العملية بشراء البنوك سندات بمبلغ إجمالي قدره 158.9 مليار دينار، أي أقل بقليل من نصف المبلغ المجموع حسب البنك المركزي. هل كان النصف الآخر - على الأقل جزئيا- ثمرة خروج "الأموال غير الرسمية" من دائرة الظل؟

كذلك مبادرة لامتصاص أموال الاقتصاد غير الرسمي جاءت في افريل 2018 في شكل تعليمية لمحافظ البنك المركزي إلى البنوك تستهدف، حسب قوله، إقامة جدار بين مهمة البنوك الأساسية، أي جمع الموارد المالية، ومهمة الاستعلام المالي التي يخص القانون هينات أخرى بممارستها. وترمي هذه التعليمية بشكل واضح إلى الحد مما اسماه المحافظ مغالاة بعض البنوك في ممارسة مهام مكافحة تبييض الأموال

### 2.3 الاقتصاد الرقمي واشكالية ادماج الاقتصاد الغير الرسمي:

لطفي رمضاني، أمحمد زياد

ان المتتبع لميادين تطبيقات الرقمنة في مجال الاعمال والإدارة يعلم يقينا دور هذا المسار في الحد من تفاقم اضرار واثار الاقتصاد الغير الرسمي على التوازنات الكبرى في دولة ما. ولعل الكثير من الدراسات التي تناولت ذلك بمنهج نظري او تجريبي. فما عسانا في هدد الورقة الا أن نوجز ابراز هذا الدور ومجالات تدخلاته بدقة. فنقول ان تبني مسار رقمنة العمل الإداري والتسييري في الإدارات والمؤسسات يمكن اجرائه من خلال النقاط التالية :

- من خلال منظومة الضرائب: فمن خلال الدفع الالكتروني مثلا تقرر إدارة الضرائب العمليات المحققة مع تأكيد قيمة الضرائب المناسبة دون تهرب
  - من خلال نظام الحلة المدنية: فالسجلات الالكترونية للحالة المدنية تفصح عن هويات وانتساب الافراد المعنيين باي نشاط اقتصادي حتى فينا يخص الحقوق المدنية للشخص
  - من خلال الإدارات والمؤسسات ذات الطابع الإداري الأخرى: منصات الربط بين مختلف الإدارات تسهل عمل هذه الأخيرة وذلك بتوفير المعلومة الصحيحة فتحسن الإدارة المعنية بعدها التعامل مع الشخص محل الاهتمام. كأن نربط إدارة السجل التجاري أو غرفة الحرف بصندوق الضمان الاجتماعي لغير الاجراء مع إدارة الضرائب عبر مختلف المفتشيات.
- فالعامل من خلال كل هذه الترتيبات يحصل بربط بعضها ببعض وتوفر المعلومة لدى مستحقيها ومستخدمها في وقتها مع التحيين.

خلاصة القول أن عملية الإدماج تتطلب إرادة سياسية وجرأة قوية وتضحيات تقدمها السلطات لضمان استرجاع القطاع الغير الرسمي والاستفادة من مزاياه. ان مبادرات الحكومات المتعاقبة في اعادة ادماج الاقتصاد غير الرسمي أخذت منازل كرو و فر، متأرجحة تارة مع التشديد وتارة أخرى مع فسح المجال للتبويض المنظم والعقلاني. فهي عاجزة عن تقديم حلول استئصالية و جذرية لهذه الافة الفتاكة.

#### 4. أهم العراقيل التي تحول دون تفعيل عملية الإدماج:

- لقد تعددت المثبطات و العراقيل التي حالت دون تسهيل عملية احتواء النشاطات المخفية و استفادة الاقتصاد الوطني من ريوها لدعم النمو في الدول النامية. ترى الدراسة ذكر أهمها على سبيل المثال لا الحصر.
- إن الانتشار الفاحش لظاهرتي الرشوة و المحسوبية جعل هذا السلوك يجد رواجاً كبيراً، إذ أن مخالفة القانون لاتحض بالجزاء المناسب.

- واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟
- قوة نقود الجماعات الضاغطة " اللوبيات " التي تدافع عن مصالحها على حساب المصلحة العمومية.
- عدم الاستقرار التشريعي , أي أن سياسة الاستثمار خاصة في الجزائر لا تكاد أن تتجلى حتى تبرز بأوجه مناقضة لسابقتها. فالقوانين و التنظيمات المتعلقة بذلك تشهد ديناميكية سلبية و أحيانا غير مدروسة. ناهيك عن جمود هذه التشريعات وفشلها في مواكبة المستجدات أو حتى التنبؤ بها.
- عدم الاستقرار السياسي و عدم التزام الحكومات المتعاقبة على استيفاء ما قد تم البدء فيه من قبل الحكومات السابقة بحجة التغير الإيديولوجي.
- ضعف السياسات الاقتصادية للتنمية في الدول النامية، لاسيما السياسة التشغيلية. ففي الجزائر ضعف خلق الثروة خارج مجال المحروقات يجعل من الطلب غالب على الفرص المحتشمة للعرض و التي تتمثل في مجموعة محدودة من المؤسسات المتوسطة و الصغيرة. ففي السياق نفسه تجدر الإشارة إلى التعرّيج عن ضعف السياسات الإنتاجية و الاستراتيجيات الإنتاجية بصفتها مصدر رئيس لخلق الثروة ودفع النمو الدائم.
- عدم التنسيق بين مختلف المصالح المختصة في الدولة، فالتباعد يفتح مجال لعدم الدقة في تقديم المعطيات وهذا ما يؤثر سلبا على فعالية القرار بالإدماج. فخلق قواعد معلوماتية موحدة بين جميع العناصر الفاعلة في دفع الإدماج من شأنه إغلاق الباب أمام الغش و التزوير و الصفقات المشبوهة.
- البيروقراطية و التعفن الإداري.
- لعل التسامح مع بعض مظاهر الاقتصاد غير الرسمي الذي تنتهجه الحكومات أحيانا يذكّرنا بأميرين مهمين . أولهما أن هذا "الاقتصاد الخفي" حلّى من الحلول - الآنية والخطرة في الوقت نفسه - التي تلجأ إليها الأنظمة لتخفيف الأثر الاجتماعي للأزمات الناتجة عن سياساتها الليبرالية. فالإقتصاد غير الرسمي في الجزائر تطور في رحم الأزمة المالية التي تلت تراجع موارد البلاد الخارجية بفعل الصدمة البترولية المضادة 1985-1986 ، والتي كانت تمثل مرحلة بداية الانفتاح الاقتصادي و التي انعكست سلبا على دورة حياة المؤسسات الاقتصادية العمومية ، مما زاد حينها من حدة مستوى البطالة الناتجة عن تصفية عدد كبير من هذه المؤسسات العمومية . ثانيهما أن قمع بعض مظاهر الاقتصاد غير الرسمي - كمخالفة قانون العمل مثلا - يعني مراقبة نشاط القطاع الخاص، وهذا ما لا تجازف به الحكومات الجزائرية المتعاقبة للفترة نفسها ،

لطفي رمضاني، أمحمد زياد

بمحض إرادتها وبتشجيع من المؤسسات المالية الدولية، إلى تسهيل استثماراته وتوسيع رقعة نشاطه بغرض تغليبها على القطاع العمومي.

#### 1.4. دعم الإدماج ومختلف التناقضات

إن دعم الاقتصاد غير الرسمي شيء ايجابي من اجل كل الحقائق المذكورة أعلاه، لكنه من شأنه أن يخلق نوع من المزاحمة الغير الشريفة حيث سيدعم فئة على حساب فئة أخرى تنتهي إلى نفس قطاع النشاط أو إلى نفس الفرع.

إن هذه الأطروحة تفتح المجال للتفكير في هذا الشأن، فنتصور لذلك أن يكون إدماج القطاع غير الرسمي منهجيا و مدروسا بل يتصور أن يكون في القطاعات التي تخلو من المزاحمة أو تلك ذات المنافسة الضعيفة، لدينا مثلا الصناعات التقليدية و الحرفية اليدوية و التي قد تكون لها منافذ مستقبلية نحو الأسواق العالمية أو تلك التي من شأنها أن تنمي قطاع لسياحة في المستقبل .

فالتناقض هنا يكمن في خلق اللا توازن بمنح امتياز تفضيلي يتمثل في دعم مؤسسات بمنتج ذو تكاليف ضعيفة على حساب مؤسسات منافسة حاضرة في السوق ومؤهلة قانونا للقيام بهذا العمل.

#### 5. خاتمة:

إن الاقتصاد الغير رسمي ظاهرة اجتماعية لا يمكن تجاهلها , فهو ذو تأثير مزدوج ايجابي و سلبي فكان جدير بنا التعامل معه بحكمة بغية الحفاظ على مزاياه و التخفيف من حدة سلبياته. في عهد الحوكمة يجدر بالحكومات البحث عن السبل الأكثر نجاعة للتعامل مع ملف جد حساس كالذي بين أيدينا، إن القطاع الغير الرسمي رغم اشتراكه في نقاط إلا انه يختلف كذلك في أخرى ترجع لخصوصيات الأقاليم و الدول. إن عملية إدماج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الرسمي في الجزائر تستدعي لزوما اعتماد الحوار الاجتماعي الجدي و العقلاني الذي يحقق التوازنات الكلية مع تحقيق العدالة الاجتماعية، إن هذا السبيل يتطلب إرادة سياسية كافية و جريئة للقبول بمبدأ التنازل من لدن السلطات العمومية، هذا ما من شأنه أن يعود بالنفع على اقتصادنا الوطني و تحقيق من تما الرفاهية المرجوة.

نتائج البحث:

➤ عرض مفصل وبالأرقام عن حجم الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر مع اظهار أثاره على الاقتصاد الرسمي

- واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟
- أهم العراقيل التي تحول دون تفعيل عملية ادماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي
  - مقاربات الحكومات الجزائرية في ادماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مع التحليل
  - تقديم سبل إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي
  - تناول بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.
- الاقتراحات : بعد تقديم هذا العمل المتواضع تحرص الدراسة على تقديم التوصيات و الاقتراحات التالية:

➤ Cartographie ونقصد ذلك تحديد فضاءات و مناطق اقتصادية على سبيل التخصيص و ذلك بالنظر للآليات الإحصائية, حيث يتم فيها توزيع المناطق الاقتصادية إلى حسابات مجزئة إلى قطاعات و فروع للنشاطات الاقتصادية هذا ما من شأنه حصر العدد الصحيح للنشاطات على مستوى الإقليم و من تم اخذ التدابير الملائمة لتسهيل عمل الأعوان الاقتصاديين و تسهيل عملية حل المشاكل التابعة لذلك.

➤ تفعيل آليات العمليات الإحصائية الوطنية, وذلك بالقيام بالإحصاء الصارم و الجدي و الذي يعكس حقيقة أعداد المؤسسات و المنشآت الناشطة بالاعتماد على نماذج إحصائية أكثر عقلانية و مصداقية. فمن خلال المقارنة بين ما هو مصرح به و ما هو غير رسمي نتمكن من احتساب على الأقل جزءا من القطاع غير الرسمي لنتمكن فيما بعد من اقتراح آليات الإدماج.

➤ خلق و إنشاء مصفوفات الفئات الناشطة المؤهلة و العاملة , وهذا طبعا بالتنسيق بين مفتشيات العمل المختصة و إدارة الضمان الاجتماعي ووكالات التشغيل المحلية.

➤ إشراك ممثلو التجار والصناعيين و المجتمع المدني في رسم خطوط مدونة النشاطات الاقتصادية.

- تأسيس علاقة سببية بين الفقر و القطاع غير الرسمي
- تحقيق التنسيق بين مختلف المصالح المختصة ( مديريات التجارة , مصالح الضرائب , الجمارك , الضمان الاجتماعي.....الخ) و خلق القواعد البيانية الموحدة بين كل هؤلاء.
- إعطاء الضمانات للمتسبين الجدد إلى القطاع الرسمي, وهذا لا يكون إلا بسن تنظيمات تضمن حقوق هؤلاء حتى و لو تغيرت الحكومات.

لطفي رمضاني، أمحمد زياد

➤ العقلانية في التعامل مع ملف الإدماج لأنه يستلزم تنازلات و إعفاءات لصالح المنتسبين للقطاع غير الرسمي وهذا ما من شأنه أن يكلف الدولة ولو على المدى المتوسط ملايين الدينارات.

➤ تطوير مخططات محلية لفتح أسواق على مستوى الأحياء، و ذلك بالربط بالكثافة السكانية، حيث تمارس فيها كل النشاطات وتعمل بتراخيص من البلدية. فالكل هنا سيستفيد.

➤ الإعفاء التدريجي لصالح مؤسسات القطاع غير الرسمي من الأعباء الاجتماعية و الضرائب ريثما تتأقلم هذه الأخيرة مع محيطها الجديد.

## 6. قائمة المراجع:

تدوين المراجع يكون في آخر المقال وبعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA) وذلك بذكر (صاحب المرجع، السنة، الصفحة) في قلب النص (Brown, 2006, p35)، على أن يدون المرجع كاملا في قائمة المراجع كآلاتي:

- المؤلفات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، الناشر، بلد النشر.

## - الأطروحات:

بورعدة حورية، (2014)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.

## - المقالات:

احمد مدحت حسنين، (2000)، إدماج القطاع غير الرسمي في الإطار الرسمي للنشاط الاقتصادي "مجلة منتدى السياسات العامة، العدد ماي، ص 55-56.  
قوري يحي عبد الله، (2018)، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر باستعمال نموذج MIMIC للفترة (1970-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية، 8(1)، ص 33-46.  
عبد الوهاب بوكروخ، (2009)، عوائد القطاع الموازي على الاقتصاد الجزائري 8.5 مليار دولار، مجلة الرؤية الاقتصادية، (9) جويلية.

واقع وتحديات إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في الجزائر: أين تكمن الحلول؟  
بونوة شعيب، (1995)، الاقتصاد الموازي في الاقتصاديات الاشتراكية، مجلة التمويل و التنمية،  
سبتمبر - ديسمبر.

### الويبوغرافيا

ياسين تملالي في - الجزائر: بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداني،  
السفير العربي  
20-05-2018  
<https://assafirarabi.com/ar/21388/2018/05/20/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7>

### Références en français

- BOUNOUA, Ch, (2000), « L'économie informelle en Algérie », colloque international, 14-15-16 Novembre 2000.
- HENNI, A, (2000), « Informel et sociétés en voie de développement », Cahiers de CREA Pages 162 - 189-Alger.
- LAUTIER, B, (1994), « L'économie informelle dans le tiers Monde » , Edition La Découverte, Paris.
- Rapport numéro 104 pour l'année 2009 ; revue STATECO, n° 104 , 2009.
- SERVET, J-M, (1990), « Les activités informelles en tant que forme d'initiatives privées dans les pays en développement », PUF, Pages 221 - 310 Paris.
- Souag. A & Philippe Adair & alii, (2016), « L'emploi informel en Algérie : tendances et caractéristiques (2001-2010) ? », La revue MECAS N°12 Juin 2016 , université de Tlemcen, Algérie.